

الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية

CAC/GL 47-2003

القسم 1- النطاق

1. توفر هذه الوثيقة إطاراً لوضع وتطبيق نظام الرقابة على الواردات بهدف حماية المستهلك وتسهيل الممارسات المنصفة في تجارة الغذاء مع ضمان عدم وضع حواجز تقنية غير مبررة على التجارة. وتتسق هذه الخطوط التوجيهية مع مبادئ الدستور الغذائي لتفتيش الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة¹ وتوفر معلومات محددة حول الرقابة على الغذاء المستورد وتتم الخطوط التوجيهية حول تصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة².

القسم 2 – التعريفات³

المستوى المناسب من الحماية هو مستوى الحماية الذي يعتبر مناسباً في البلد الذي يضع تدبيراً صحياً لحماية حياة الإنسان أو صحته الذي يعيش ضمن حدوده. (يُشار إلى هذا المفهوم أيضاً باستخدام "مستوى المخاطر المقبول").

التدقيق* هو دراسة مستقلة منهجية ووظيفية الغاية منها تحديد ما إذا كانت نشاطاتها وما يتصل بها من نتائج تتوافق مع الأهداف المرسومة.

منح شهادات المصادقة* هو الإجراء الذي تمنح بمقتضاه الهيئات الرسمية المختصة في المصادقة أو الهيئات المعترف بها رسمياً، ضماناً مكتوباً أو ما عادله يفيد باستيفاء الأغذية أو نظم الرقابة على الأغذية للمتطلبات. ويمكن أن تستند المصادقة على الأغذية، حسب الاقتضاء، على جملة من إجراءات التفتيش المختلفة التي قد تشمل تفتيشاً مباشراً ومستمرّاً ودقيقاً لنظم ضمان الجودة، وفحصاً للمنتجات النهائية.

التفتيش هو فحص الغذاء أو نظم الرقابة على الغذاء والمواد الخام و التصنيع والتوزيع، بما في ذلك الاختبار في طور التصنيع واختبار المنتج النهائي للتأكد من مطابقتها جميعاً للمتطلبات.

التشريعات* تتضمن العقود واللوائح والمتطلبات أو الإجراءات التي تصدرها السلطات العمومية، وتكون متعلقة بالأغذية وتشمل حماية الصحة العمومية، وحماية المستهلك، وشروط التجارة المنصفة.

¹ مبادئ تفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة ومنحها شهادات المصادقة CAC/GL 20-1995.

² الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة CAC/GL 26 - 1997.

³ تم استقاء التعريفات من الخطوط التوجيهية المتعلقة بالخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة CAC/GL 26 - 1997 تحمل علامة *. التعريفات المستقاة من لجنة الدستور الغذائي، دليل الإجراءات تحمل علامة **.

الاعتماد الرسمي* هو إجراء تقوم بمقتضاه وكالة حكومية ذات ولاية قضائية بالاعتراف رسمياً بأهلية هيئة تفتيش و/ أو منح شهادات المصادقة للقيام بتقديم خدمات التفتيش ومنح شهادات مصادقة.

النظم الرسمية للتفتيش والنظم الرسمية لمنح شهادات المصادقة* هي نظم تديرها وكالة حكومية ذات ولاية قانونية ومخولة بأداء وظيفة تنظيمية أو إلزامية أو كليهما.

نظم التفتيش المعترف بها رسمياً ونظم منح شهادات المصادقة المعترف بها رسمياً* هي النظم التي تم الموافقة عليها أو الاعتراف بها رسمياً من طرف وكالة حكومية ذات ولاية قانونية.

المتطلبات* هي المعايير التي وضعتها السلطات المختصة فيما يتعلق بالتجارة في مجال المواد الغذائية والتي تشمل حماية الصحة العامة، وحماية المستهلك وشروط التجارة المنصفة.

تقييم المخاطر** هي العملية المستندة إلى أسس علمية والتي تضم الخطوات التالية: (1) تحديد الخطر (2) تحديد خاصيات الخطر (3) تقييم التعرض للمخاطر (4) تحديد خاصيات المخاطر.

تحليل المخاطر** هي عملية تقوم على ثلاثة عناصر: تقييم المخاطر وإدارة المخاطر والتبليغ عن المخاطر.

القسم 3- الخصائص العامة لنظم الرقابة على الواردات الغذائية

2. ينبغي أن تختص نظم الرقابة على الواردات الغذائية بالخصائص الأساسية التالية:

- متطلبات الأغذية المستوردة التي تتسق مع متطلبات الأغذية المحلية،
- مسؤوليات محددة بوضوح للسلطة أو السلطات،
- التشريعات وإجراءات العمل الشفافة والمحددة تحديداً واضحاً،
- إيلاء الأولوية لحماية المستهلك،
- أحكام البلد المستورد للاعتراف بنظام الرقابة على الغذاء الذي تعتمد عليه السلطة المختصة في البلد المصدر،
- تنفيذ موحد للأنظمة في جميع أنحاء البلد،
- التطبيق الذي يضمن اتساق مستويات الحماية التي تم الوصول إليها، مع مستويات الحماية المعمول بها بالنسبة للغذاء المحلي.

متطلبات الغذاء المستورد التي تتسق مع متطلبات الأغذية المحلية

3. يُعبر عن المتطلبات، في العادة، باعتبارها مواصفات نهائية لها حدود معينة وطرق متممة ومحددة لأخذ العينات. وقد تشمل هذه المتطلبات على مواصفات وأحكام لأخذ العينات، والرقابة على العمليات وظروف الإنتاج والنقل والتخزين أو جمع ما ذكر.

4. ينبغي أن يتناسب نطاق وصرامة المتطلبات المطبقة في ظروف معينة مع المخاطر المحدقة، مع الإشارة إلى أن المخاطر قد تتغير من مصدر إلى آخر نتيجة عوامل مثل أوضاع محددة و/ أو متشابهة في منطقة المنشأ والتكنولوجيا المستعملة وسجل الإمتثال إلخ... و/ أو فحص الصفات ذات الصلة في عينة من المنتجات عند إستيرادها.

5. ينبغي، في حدود الإمكان، تطبيق المتطلبات على الأغذية المصنعة محليا والأغذية المستوردة على حد سواء. إذا تضمنت المتطلبات المحلية رقابة على العمليات المستخدمة مثل ممارسات التصنيع الجيدة، يمكن في هذه الحالة معرفة مدى إستيفاء المتطلبات أو تأكيد التكافؤ من خلال تدقيق نظم التفشي ومنح شهادات المصادقة ذات الصلة، وحسب مقتضى الحال، القيام بتدقيق يشمل المرافق والإجراءات في البلد المصدر⁴.

مسؤوليات السلطة أو السلطات المختصة المحددة بوضوح

6. ينبغي أن يتم تحديد مسؤوليات السلطة / السلطات المختصة المشاركة في أي من مهام تفشي الغذاء المستورد في نقطة أو نقاط الدخول، أثناء التخزين والتوزيع و/أو عند نقطة البيع، بشكل واضح. وينبغي، في حدود الإمكان، تلافي إجراء عمليات تفشي متكررة وتجنب ازدواجية إختبار ذات العنصر (العناصر) فيما يخص نفس الشحنة.

7. يجوز لبعض البلدان، على سبيل المثال، المشاركة في تجمعات اقتصادية إقليمية، أن تعتمد على عمليات الرقابة على الواردات التي أجراها بلد آخر. وفي هذه الحالات، ينبغي تحديد المهام والمسؤوليات والإجراءات العملية للبلد الذي يخضع الأغذية المستوردة للرقابة، بكل وضوح. وينبغي أن تكون متاحة للسلطات في البلد أو البلدان التي تمثل الوجهة النهائية للغذاء بهدف إتاحة نظام للرقابة على الواردات يتسم بالفاعلية والشفافية.

8. إذا ما لجأت السلطات المختصة في البلد المستورد إلى أطراف ثالثة مزودة باعتبارها هيئات تفشي معترف بها رسميا و/أو هيئات منح شهادات مصادقة معترف بها رسميا، تعمل على تطبيق عمليات الرقابة، ينبغي أن تتم هذه الترتيبات كما نص عليه القسم 8 من الوثيقة 1997-26 CAC/GL - الإعتدال الرسمي. وقد تشمل الوظائف التي يمكن أن تضطلع بها الأطراف المذكورة:

- أخذ العينات من الشحنات المستهدفة،
- تحليل العينات،
- تقييم مدى إمتثال كامل نظام تأكيد الجودة أو أجزاءه ذات الصلة والتي قد يعتمد عليها المستوردون بهدف الإمتثال للمتطلبات الرسمية.

التشريعات وإجراءات العمل الشفافة المحددة بكل وضوح

9. تهدف التشريعات إلى إرساء أسس وسلطة تعمل على تطبيق نظام الرقابة على الواردات الغذائية. ويسمح الإطار القانوني بتكريس السلطة (السلطات) المختصة والعمليات والإجراءات المطلوبة للتثبت من مدى امتثال المنتجات المستوردة مقارنة بالمتطلبات.

10. ينبغي على التشريعات أن تخول للسلطة المختصة:

- تعيين أعوان مخولين،
- المطالبة بالإشعار مسبقا عن استيراد شحنة لمادة غذائية،
- المطالبة بالوثائق،
- التفشي، بما في ذلك السماح للسلطة بالدخول إلى المباني داخل البلد المستورد، والتفشي المادي للغذاء ولعبوته، وجمع العينات والشروع في الاختبارات التحليلية، وفحص الوثائق

⁴ الفقرة 54 من وثيقة الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وتطبيق وتقييم واعتماد نظم تفشي الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة 1997 - 26 CAC/GL.

- التي قدمتها سلطة البلد المصدر أو الطرف المصدر أو المستورد، والتثبت من هوية المنتج مقارنة بما جاء في الإفادات الموثقة.
- تطبيق خطط أخذ العينات المبنية على المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار سجل امتثال أغذية معينة للمتطلبات وصحة الشهادات المصاحبة والمعلومات الأخرى ذات الصلة.
 - فرض رسوم على تفتيش الشحنات وتحليل العينات،
 - الاعتراف بالمختبرات المعتمدة أو اعتماد المختبرات،
 - قبول أو رفض أو احتجاز أو إتلاف أو إصدار أمر بالإتلاف أو بإعادة التوضيب أو التجهيز أو إعادة التصدير أو إرسال المنتج إلى البلد المصدر أو الإشارة إلى عدم صلاحيته للاستهلاك البشري،
 - سحب الشحنات بعد استيرادها،
 - إبقاء الرقابة على الشحنات العابرة خلال النقل الداخلي أو أثناء التخزين قبل السماح بالإستيراد،
 - وتطبيق تدابير إدارية و/أو قضائية في صورة عدم تلبية متطلبات معينة.

11. علاوة على ذلك، بإمكان التشريعات أن تضع أحكاماً حول:

- منح الرخص للمستوردين أو تسجيلهم،
- الاعتراف بنظم التحقق التي يستعملها المستوردون،
- آلية الطعن في الإجراءات الرسمية،
- تقييم نظام الرقابة المعتمد في البلد المصدر،
- وترتيبات منح شهادات المصادقة و/أو التفتيش مع السلطات المختصة في البلدان المصدرة.

إيلاء الأولوية لحماية المستهلك

12. عند تصميم وتطبيق نظم الرقابة على الواردات الغذائية، ينبغي إيلاء الأولوية لحماية صحة المستهلك وضمان تطبيق الممارسات المنصفة في تجارة الغذاء بدل إيلائها إلى اعتبارات اقتصادية أو تجارية أخرى.

تمكين البلد المستورد من الاعتراف بنظام الرقابة على الغذاء الذي تطبقه السلطة المختصة في البلد المصدر

13. ينبغي أن تتضمن نظم الرقابة على الأغذية المستوردة أحكاماً خاصة للاعتراف، حسب مقتضى الحال، بنظام الرقابة على الغذاء الذي تطبقه السلطة المختصة في البلد المصدر. وبإمكان البلدان المستوردة أن تعترف بعمليات الرقابة على سلامة الغذاء المعمول بها في بلد مصدر من خلال عدة طرق تسهل ولوج البضائع، بما في ذلك إستعمال مذكرات التفاهم، واتفاقات الاعتراف المتبادل، واتفاقات التكافؤ والاعتراف الأحادي. وينبغي أن يتضمن هذا الاعتراف، حسب الإقتضاء، عمليات الرقابة المطبقة أثناء إنتاج المنتجات الغذائية وتصنيعها واستيرادها ومعالجتها وتخزينها ونقلها إلى جانب التحقق من النظام المطبق للرقابة على الصادرات الغذائية.

التطبيق الموحد في جميع أنحاء البلد

14. يحمل توحيد الإجراءات العملية أهمية كبرى. ينبغي وضع برامج وكتيبات تدريب وتنفيذها لضمان تطبيق موحد في جميع نقاط الدخول ومن جانب جميع أعضاء طاقم التفتيش.

تطبيق يضمن اتساق مستويات الحماية المحققة مع مستويات حماية الأغذية المحلية

15. بما أن البلد المستورد لا يملك ولاية قضائية مباشرة على الرقابة على العمليات الخاصة بالأغذية التي تطبق في بلد آخر، قد يختلف المنهج المتبع في رصد امتثال الغذاء المحلي والمستورد. تكون الاختلافات المذكورة مبررة طالما أنها ضرورية لضمان اتساق مستوى الحماية المحقق مع مستويات الحماية بالنسبة للغذاء المنتج محليا.

القسم 4- تنفيذ نظام الرقابة

16. ينبغي وضع إجراءات عملية وتنفيذها بغية التقليل من التأخير غير المبرر في نقطة أو نقاط الدخول مع عدم الإضرار بفاعلية عمليات الرقابة من حيث ضمان استيفائها للمتطلبات. وينبغي أن تراعي عملية التنفيذ العوامل المدرجة في القسم الحالي وإمكانية الإعراف بالضمانات في المنشأ والتي تتضمن فرض عمليات الرقابة في البلدان المصدرة.

نقطة الرقابة

17. يمكن للبلد المستورد إجراء عمليات الرقابة على الغذاء المستورد في نقطة أو أكثر بما في ذلك نقاط:

- المنشأ، إذا ما تم الإتفاق في شأنها مع البلد المصدر،
- الدخول إلى البلد الوجهة،
- التصنيع الإضافي،
- النقل والتوزيع،
- التخزين،
- والبيع (بالتجزئة أو بالجملة).

18. يجوز أن يعترف البلد المستورد بعمليات الرقابة المنفذة في البلد المصدر. وينبغي تشجيع البلدان المصدرة على تطبيق عمليات الرقابة خلال الإنتاج والتصنيع والعبور لاحقا، بهدف تحديد الإشكاليات وتصحيحها في المكان و الزمان الذي ظهرت فيه، ومن المستحسن أن يتم التطبيق قبل أن يتطلب الأمر الاستدعاء المكلف للغذاء الذي هو بصدد التوزيع.

19. تعتبر الرخصة السابقة للشحن آلية يمكن استخدامها لضمان إحترام متطلبات، على سبيل المثال، المنتجات السائبة عالية القيمة والتي يمكن أن يلحقها الضرر إذا ما تم فتحها وأخذ العينات منها عند الدخول، أو بالنسبة للمنتجات التي تتطلب ترخيصا سريعا للحفاظ على سلامتها وجودتها.

20. إذا اشتمل نظام التفتيش على ترخيص سابق للشحن، ينبغي تحديد السلطة التي ستقوم بتقديم الرخصة بالإضافة إلى تحديد الإجراءات التي سيتم إعتماها. بإمكان السلطة المختصة في البلد المستورد أن تختار منح الرخصة السابقة للشحن عن طريق نظام منح شهادات المصادقة الرسمي التابع للبلد المصدر أو من خلال أطراف ثالثة تعنى بمنح شهادات المصادقة وتعمل بالإعتماد على معايير محددة. وينبغي أن يستند منح الرخص السابقة للشحن على نتائج عمليات التحقق من وثائق الشحنات.

معلومات حول الغذاء المزعم إستيراده⁵

21. تعتمد فاعلية نظام الرقابة في تطبيق تدابير رقابة ناجعة ومتجهة إلى أهداف محددة، على المعلومات المقدمة حول الشحنات التي تدخل ضمن صلاحيته. قد تتضمن التفاصيل المقدمة حول الشحنات ما يلي:

- التاريخ ونقطة الدخول،
- وسيلة النقل،
- الوصف الشامل للسلع (بما في ذلك وصف المنتج والكمية ووسائل الحفظ وبلد المنشأ و/ أو الشحن والعلامات التعريفية من قبيل معرف الشحنة أو الأرقام التعريفية للختم... الخ)،
- إسم وعنوان المصدر والمُستورد،
- المصنع و/ أو المُنتج، بما في ذلك رقم تسجيل المؤسسة،
- الوجهة،
- ومعلومات أخرى.

تواتر عمليات الرقابة على الغذاء المستورد واختباره

22. ينبغي أن تستند طبيعة التفتيش وأخذ العينات واختبار الغذاء المستورد وتواترها، على المخاطر التي يشكلها المنتج على صحة الإنسان وعلى سلامته إلى جانب استنادها إلى منشئه وسجل امتثاله للمتطلبات وغيرها من المعلومات. وينبغي تصميم عمليات الرقابة لتأخذ في الحسبان عوامل من قبيل:

- المخاطر التي يشكلها المنتج أو عبوته أو مغلفه على صحة الإنسان،
- احتمال عدم الامتثال للمتطلبات،
- المجموعة المستهدفة من المستهلكين،
- مدى وطبيعة أي من عمليات المعالجة الإضافية للمنتج،
- نظام تفتيش الغذاء ومنح شهادات المصادقة في البلد المصدر، ووجود أي اتفاقات تكافؤ واعتراف متبادل، وأي اتفاقات تجارية أخرى،
- وسجل امتثال المنتجين والمعالجين والمصنعين والمصدرين والمستوردين والموزعين.

23. ينبغي أن تُشكل الفحوصات المادية على المنتج المستورد، ومن المستحسن باستعمال خطط أخذ العينات المستندة إلى الإحصائيات، وسائل سليمة للتثبت من امتثال المنتج للمتطلبات كما هو محدد في البلد المستورد، أو في حالة إستيراد منتج بهدف إعادة تصديره، ينبغي التحقق من المتطلبات بالاستناد إلى متطلبات البلد الذي يمثل آخر وجهة للغذاء. وينبغي تحديد المتطلبات المذكورة في شهادة إعادة التصدير. يتعين بلورة إجراءات التفتيش لتشمل تحديد وتيرة عمليات أخذ العينات أو كثافة عمليات التفتيش، بما في ذلك المنتج الذي أعيد تصديره.

24. بالإمكان ضبط معدل تواتر أعلى بالنسبة لأخذ العينات من منتج متأت من مصدر لم يُسجل أو يُعرف عنه سوابق في عدم الامتثال، بالمقارنة مع المنتجات التي تتمتع بسجل امتثال جيد، على أن يتم ذلك بالاستناد إلى معايير شفافة وموضوعية. تمكن عمليات أخذ العينات من إنشاء سجل امتثال للمعايير. وبالمثل، ينبغي أخذ العينات بشكل مكثف بالنسبة للأغذية المتأتية من مزوردين أو تلك

⁵ الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم ووضع وإصدار واستعمال الشهادات الرسمية العامة (CAC/GL 38-2001).

المستوردة من قبل أطراف معروفة بامتثالها المحدود للمعايير. في هذه الحالات، قد تدعو الحاجة إلى تفتيش كل شحنة تفتيشاً مادياً حتى استيفاء عدد محدد من الشحنات المتتالية للمتطلبات. وفي حالة أخرى، بالإمكان وضع إجراءات تفتيش تعمل على احتجاز المنتجات المتأتية من مزودين معروفين بسجل امتثالهم المحدود، بطريقة آلية. وقد يُطلب من المستورد إثبات ملاءمة كل شحنة بالجوء إلى مختبر (بما في ذلك مختبر رسمي) معترف به، ومعتمد و/أو التي أدرجتها السلطة المختصة، إلى حين تحقيق معدل امتثال مقبول.

أخذ العينات والتحليل

25. ينبغي أن يستند نظام التفتيش إلى خطط الدستور الغذائي الخاصة بأخذ العينات فيما يتعلق بالمزيج الخاص بين السلع الأساسية/الملوثات، كلما أمكن ذلك. في غياب خطط أخذ العينات في الدستور الغذائي، ينبغي الرجوع إلى الخطط المقبولة على الصعيد الدولي أو التي تقوم على أسس علمية.

26. ينبغي استعمال طرق مقبولة وموحدة دولياً أو طرق مقبولة بموجب بروتوكولات دولية، كلما أمكن ذلك. ويتعين إجراء التحاليل في مختبرات رسمية أو معتمدة رسمياً.

القرارات

27. ينبغي (دون الإخلال بتطبيق الإجراءات الجمركية) وضع معايير لاتخاذ القرارات لمعرفة ما إذا تم:

- قبول الشحنة،
- إدخال الشحنة إذا تم الترخيص لها بعد خضوعها لعمليات التفتيش والتحقق من امتثالها للمعايير،
- تحرير منتج لم يمثل للمتطلبات بعد إعادة توبيبه و/أو اتخاذ الإجراءات التصحيحية في شأنه،
- إشعار برفض الشحنة، مع إعادة توجيه المنتج لاستعمالات مغايرة للاستهلاك البشري،
- إشعار برفض الشحنة، مع خيار إعادة تصديرها أو إعادتها إلى بلد التصدير على نفقة المصدر،
- إشعار برفض الشحنة مع أمر بالإتلاف.

28. ينبغي تفسير نتائج التفتيش، وإذا دعت الحاجة التحاليل المخبرية بكل حذر، أثناء اتخاذ قرارات بشأن قبول شحنة معينة أو رفضها. وينبغي أن يشمل نظام التفتيش على قواعد اتخاذ القرار في وضعيات تكون فيها النتائج بالكاد مرضية، أو عندما تشير عملية أخذ العينات إلى أن بعض دفعات الشحنة فقط تمثل للمتطلبات. ويمكن أن تنطوي الإجراءات على فحص إضافي واختبار سجل الامتثال السابق.

29. ينبغي أن يشمل النظام على وسائل رسمية للتبليغ عن القرارات المتعلقة بالموافقة على الشحنة وحالتها⁶. ويتعين تركيز آلية النقص و/أو منح الفرصة لمراجعة القرارات الرسمية التي تم اتخاذها

6 ينبغي مراجعة الفقرة 4 من الخطوط التوجيهية المتعلقة بتبادل المعلومات بين الدول حول رفض الأغذية المستوردة (CAC/GL 25-1997) في هذا الإطار.

في شأن الشحنات⁷. عند رفض الغذاء بسبب عدم إمتثاله للمواصفات القطرية في البلد المستورد مع مطابقته للمواصفات الدولية، ينبغي النظر في خيار سحب الشحنة المرفوضة.

التعامل مع حالات الطوارئ

30. ينبغي على السلطة المسؤولة أن تضع إجراءات قادرة على الاستجابة لحالات الطوارئ بطرق مناسبة. وتشمل هذه الإجراءات احتجاز المنتج المشبوه عند وصوله واتخاذ إجراءات استدعاء المنتج المشبوه الذي سبق وأن تمت الموافقة عليه، إلى جانب إبلاغ الهيئات الدولية، إذا دعت الحاجة، بالمشكل على وجه السرعة، واتخاذ الإجراءات المناسبة.

31. في حال رصدت سلطات الرقابة في البلدان المستوردة، أثناء عمليات الرقابة على المواد الغذائية المستوردة، ما تعتبره مشكلات على غاية من الخطورة بحيث تشير إلى وجود حالة طوارئ في مجال الرقابة على الغذاء، ينبغي عليها إبلاغ البلد المصدر على وجه السرعة باستخدام الاتصالات السلكية و اللاسلكية⁸.

الإعتراف بعمليات الرقابة على الصادرات

32. طبقاً لما ورد في الفقرة 13 من الخطوط التوجيهية الحالية، ينبغي على البلد المستورد وضع آليات للموافقة على نظم الرقابة في البلد المصدر، حين تتجح هذه النظم في تحقيق نفس مستوى الحماية الذي يطلبه البلد المستورد. وفي هذا الصدد، ينبغي على البلد المستورد:

- أن يضع إجراءات لتقييم نظم البلد المصدر بما يتماشى مع مرفق الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة (CAC/GL 26-1997).
- يأخذ في الحسبان نطاق الترتيب المعتمد، على سبيل المثال، ما إذا كان يغطي جميع الأغذية أو يقتصر على سلع معينة أو مصنعين محددين،
- وضع إجراءات موافقة تحقق المستوى الملائم من الحماية إذا كانت الترتيبات الموضوعة مع البلد المصدر محدودة في النطاق،
- الاعتراف بعمليات الرقابة على الصادرات، على سبيل المثال، عبر الإعفاء من التفتيش الروتيني عند الاستيراد،
- القيام بإجراءات تحقق، على سبيل المثال، أخذ العينات والتحليل العرضي والاعتباطي لدى وصول المنتج. (يُعنى القسم 5 ومرفق الوثيقة CAC/GL 26-1997 بمسألة إتاحة والتحقق من النظم التي تمنح شهادات مصادقة للغذاء في مجال التجارة)،
- أن تسلّم بأن الترتيبات لا تعتمد بالضرورة على الاستظهار بالشهادات أو وثائق الشحنات الفردية، إذا ما وافق الطرفان على هذا المنهج.

⁷ ينبغي مراجعة الفقرة 6 من الخطوط التوجيهية المتعلقة بتبادل المعلومات بين الدول حول رفض الأغذية المستوردة (CAC/GL 25-1997) في هذا الإطار.

⁸ الخطوط التوجيهية المتعلقة بتبادل المعلومات في حالات الطوارئ في مجال الرقابة على سلامة الغذاء (19-1995). (CAC/LG)

33. يجوز للسلطة المختصة في البلد المستورد إبرام اتفاقات منح شهادات المصادقة مع الهيئات الرسمية لمنح شهادات المصادقة أو هيئات منح شهادات المصادقة المعترف بها رسمياً في البلد المصدر بهدف ضمان استيفاء المتطلبات. وقد تعتبر هذه الاتفاقات ذات أهمية بالغة في حال كان النفاذ إلى المرافق الخاصة مثل المختبرات ونظم تعقب الشحنات⁹ محدوداً، على سبيل المثال.

تبادل المعلومات

34. تشتمل نظم الرقابة على الواردات الغذائية على تبادل المعلومات بين السلطات المختصة في كل من البلدان المصدرة والمستوردة. ويمكن أن تضم المعلومات التالية:

- متطلبات نظم الرقابة على الغذاء،
- الشهادات "الورقية" التي تفيد باستيفاء شحنة معينة للمتطلبات،
- البيانات أو الشهادات الإلكترونية إذا ما قبلت بها الأطراف المعنية،
- تفاصيل تخص الشحنات الغذائية المرفوضة، من قبيل الإلتاف، أو إعادة التصدير، أو المعالجة أو إعادة التوضيب أو إعادة تحويل استعمالها لما يخالف الاستهلاك البشري.
- قائمة بالمؤسسات أو المرافق التي تستوفي متطلبات البلد المستورد.

35. ينبغي إبلاغ الشركاء التجاريين بأي تعديلات لبروتوكولات الاستيراد، على وجه السرعة، بما في ذلك الشروط التي قد تحدث تأثيراً بالغا على التجارة مع ترك مجال زمني معقول¹⁰ بين نشر الترتيبات وتفعيلها.

إعتبارات أخرى

36. يجوز للسلطة المختصة أن تنظر في بلورة ترتيبات بديلة عن التفتيش الروتيني حيث يمكن أن تضم هذه الترتيبات اتفاقات تقوم السلطة المختصة بمقتضاها بتقييم عمليات الرقابة التي يفرضها المستوردون على المزودين إلى جانب الإجراءات التي وضعت للتحقق من استيفائهم للمتطلبات. ويجوز أن تشمل الترتيبات البديلة، أخذ بعض العينات من المنتج بغرض التدقيق فيه، عوضاً عن القيام بالتفتيش الروتيني.

37. يجوز للسلطة المختصة أن تنظر في وضع نظام يجعل من تسجيل الواردات أمراً إلزامياً. ومن ميزات هذا النظام القدرة على تقديم المعلومات للمستوردين والمصدرين حول المسؤوليات التي تقع على عاتقهم والآليات بهدف ضمان استيفاء الأغذية المستوردة للمتطلبات.

38. إذا ما وجد أو طبق نظام لتسجيل المنتجات، ينبغي أن يوجد مبرر منطقي واضح لاعتماد مثل هذا النظام (مخاوف موثقة ومحددة في مجال سلامة الغذاء على سبيل المثال). وفيما يخص تسجيل هذا المنتج، ينبغي التعاطي مع المستوردات والمنتجات المحلية بنفس الطريقة أو بما يعادلها من الطرق.

⁹ الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة (CAC/GL 34-1999).

¹⁰ قرار منظمة التجارة العالمية 17 (WT/MN (01)).

توثيق النظام

39. ينبغي توثيق نظام الرقابة على الأغذية المستوردة توثيقاً كاملاً، يتضمن وصف نطاقه وعمله ومسؤوليات الطاقم العامل ومهامه، لتكون الأطراف المعنية على معرفة دقيقة بما يتوقع منهم.

40. ينبغي أن يشمل توثيق نظام الرقابة على الأغذية المستوردة على:

- الهيكل التنظيمي لنظام التفتيش الرسمي، بما في ذلك الموقع الجغرافي وأدوار كل مستوى من التسلسل الهرمي،
- الوصف الوظيفي حسب الاقتضاء،
- الإجراءات العملية بما فيها طرق أخذ العينات والتفتيش وإجراء الاختبارات،
- التشريعات والمتطلبات ذات الصلة التي ينبغي أن يستوفيهها الغذاء المستورد،
- معلومات الاتصال المهمة،
- المعلومات ذات الصلة بتلوث الأغذية وتفتيشها،
- والمعلومات المتصلة بتدريب الطاقم العامل.

المفتشون المدربون

41. يعتبر من الضروري، وجود طاقم تفتيش مناسب وموثوق ومدرب بطريقة حسنة، ومنظم إلى جانب وجود البنية الأساسية الداعمة لتطبيق نظام الرقابة على الأغذية المستوردة. وينبغي تنظيم عناصر التدريب والاتصال والإشراف لتمكين المفتشين من تنفيذ المتطلبات بشكل متسق في كامل نظام الرقابة على الأغذية المستوردة.

42. إذا اعترفت السلطة المختصة في البلد المستورد رسمياً بأطراف ثالثة للقيام بأعمال تفتيش محددة، ينبغي أن تكون مؤهلات طاقم التفتيش، على أقل تقدير، مماثلة لمؤهلات طاقم السلطة المختصة الذي قد يضطلع بنفس الوظائف.

43. ينبغي على السلطة المختصة في البلد المستورد المسؤولة عن تقييم نظم الرقابة على الغذاء في البلدان المصدرة، تعيين موظفين ممن يتمتعون بالمؤهلات العلمية المناسبة والخبرة والتدريبات المطلوبة من الموظفين المكلفين بتقييم عمليات الرقابة على الأغذية المحلية.

التحقق من النظام

44. ينبغي إجراء عملية التحقق بالإستناد إلى ما ورد في القسم 9 من الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة (CAC/GL 26-1997) ويتعين تقييم نظم الرقابة على الأغذية المستوردة بصفة منتظمة وفي كنف الاستقلالية.

القسم الخامس- معلومات إضافية

45. تقدم المراجع المذكورة تباعا المزيد من المعلومات القيمة للأطراف المعنية بتصميم نظم الرقابة على الأغذية المستوردة وإعادة تصميمها: دليل الرقابة على جودة الأغذية الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وتفتيش الأغذية المستوردة (وثيقة الغذاء والتغذية، 15/14، 1993)، ودليل تفتيش الأغذية المستوردة (1992) الصادر عن منظمة الصحة العالمية /المركز الإقليمي لتشجيع التخطيط البيئي والعلوم التطبيقية في غرب المحيط الهادي.

المرفق

المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بعملية تفتيش الأغذية المستوردة بالإستناد إلى المخاطر¹¹

القسم الأول- المقدمة

1. يُعنى المرفق الحالي بتوضيح الفقرات 22 إلى حدود الفقرة 26 من النص الأساسي (CAC/GL 47-2003).

2. يتيح تنفيذ برنامج تفتيش الأغذية المستوردة بالإستناد إلى المخاطر وسائل أكثر فاعلية لمواجهة الأخطار في مجال سلامة الغذاء المرتبطة بالأغذية المستوردة¹²، مما يضمن استيفاء الغذاء المستورد لمتطلبات سلامة الغذاء في البلدان المستوردة. ويسمح البرنامج المذكور بإيلاء مزيد من الإهتمام إلى الأغذية التي تشكل خطورة عالية المستوى على صحة الإنسان.

¹¹ دالة على احتمالات التأثيرات السلبية على الصحة وحدة تلك التأثيرات كنتيجة لمخاطر (أخطار) ناجمة عن الأغذية. تعريف مصطلحات تحليل المخاطر في مجال سلامة الغذاء، دليل الإجراءات الخاص بالدستور الغذائي.
¹² تشمل الأغذية المستوردة في هذا المرفق أيضا مكونات الغذاء. يمكن أن يغطي التفتيش الأعلاف المقدمة للحيوانات المنتجة للغذاء، حسب مقتضى الحال.

3. ينبغي دراسة الوثيقة الحالية بالتوازي مع جميع الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي ذات الصلة.

القسم الثاني - الأهداف

4. تم إعداد المرفق الحالي لتقديم معلومات إلى السلطات المختصة بما يساعدها على تصميم وتنفيذ برامج تفتيش الأغذية المستوردة بالاستناد إلى مستوى المخاطر على سلامة الغذاء.

القسم الثالث - المبادئ

5. تطبق المبادئ التالية على وضع برنامج تفتيش الأغذية المستوردة المستند إلى مستوى المخاطر، وتنفيذه.

- لدى تحديدها لمستوى المخاطر المسند إلى الغذاء المستورد، ينبغي على البلد المستورد أن يضع في الحسبان ما وقع تقييمه من مخاطر في مجال السلامة الغذائية والتي يشكلها أو قد يشكلها الغذاء على صحة الإنسان، بالاستناد إلى ما يتوفر من معلومات علمية تتعلق باستهلاك الغذاء.
- ينبغي وضع متطلبات برنامج تفتيش الأغذية المستوردة المستندة إلى مستوى المخاطر بالإعتماد على منهج تحليل المخاطر. ولا ينبغي تطبيق البرنامج المذكور اعتباطيا أو بطريقة تمييزية. كما ينبغي ألا ينتج عن تطبيقه إرساء حواجز تجارية غير مبررة أو تأخيرات غير ضروري.
- ينبغي أن تتناسب طبيعة¹³ ووتيرة تفتيش أغذية مستوردة معينة مع مستوى المخاطر المسند إلى الغذاء وأن تأخذ في الحسبان جميع العوامل ذات الصلة¹⁴.
- ينبغي أن تكون خطط أخذ العينات¹⁵ وطرق التحليل مستندة إلى مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية وتوصياته. وعند غياب خطط لأخذ العينات في الدستور الغذائي، يجدر الرجوع إلى خطط أخذ العينات المقبولة دوليا أو تلك المستندة إلى العلوم إذا كانت ممكنة من الناحية العملية¹⁶.
- ينبغي أن تكون المعلومات، المتعلقة ببرنامج تفتيش الأغذية المستوردة المستند إلى المخاطر لبلد معين، شفافة ومحدثة ويسهل الوصول إليها.

القسم الرابع - تصميم برنامج تفتيش الأغذية المستوردة المستند إلى المخاطر

6. ينبغي على السلطات المختصة استخدام المعلومات ذات الصلة بغية تقييم مستوى المخاطر المرتبطة بالأغذية المستوردة. ويمكن لهذه المعلومات أن تتضمن، في جملة ما تتضمنه:

- التحديد العلمي للمخاطر المحدقة بسلامة الغذاء في حدود الإمكان¹⁷.

¹³ يمكن أن تشمل الأمثلة المتعلقة بطبيعة التفتيش التحقق من الوثائق والفحص البصري وأخذ العينات والاختبارات.

¹⁴ تضم الفقرة 22 من الوثيقة CAC / LG 47-2003 أمثلة عن العوامل ذات الصلة حسب مقتضى الحال.

¹⁵ مبادئ وضع أو اختيار إجراءات أخذ العينات في الدستور الغذائي، دليل الإجراءات للدستور الغذائي.

¹⁶ ينبغي أن تكون الغاية الدائمة هي تأكيد متطلبات أخذ العينات بطرق إحصائية غير أنها يمكن أن تفتقر للعملية، إذا لم تتسم الشحنة بالتجانس.

- ملائمة عمليات الرقابة على التصنيع المعمول بها في البلد المصدر، كما تثبته قوانينه ولوائحه وغيرها من السياسات المعتمدة: بنيته الأساسية وقدرة البلد المصدر على فرض متطلبات سلامة الغذاء بطريقة فعالة، وعلى النحو الذي يمكن التحقق منه من خلال عمليات التدقيق والزيارات الموقعية التي تقوم بها السلطة المختصة في البلد المستورد¹⁸.

- سجل إستيفاء الغذاء للمتطلبات، على وجه العموم، بغض النظر عن مصدر الغذاء.
- سجل إستيفاء الغذاء للمتطلبات مع مراعاة مصدر الغذاء، بما في ذلك سجل إستيفاء الأطراف التالية للمتطلبات، إذا أمكن ذلك:

- البلد المصدر أو الإقليم/المنطقة التابعة للبلد المصدر،
- المُنتج والمُصنِّع،
- المصدر،
- الشاحن،
- و المُورد،

- التقارير الصادرة عن هيئات التفتيش و/أو منح شهادات مصادقة المعترف بها رسمياً.

7. ينبغي مراجعة مستوى المخاطر المسند لغذاء بصفة دورية أو عند معرفة معلومات جديدة يمكن أن تؤثر على مستوى المخاطر المحدقة بالسلامة الغذائية المرتبط بالغذاء، بغية الحفاظ على التناسب ما بين طبيعة التفتيش ووتيرته، والمخاطر التي تم تقييمها.

8. يجوز للسلطة المختصة المعنية بسلامة الغذاء، أن تحدد مستويات التفتيش بالإستناد إلى العوامل الواردة أعلاه، بغية معرفة طبيعة ووتيرة التفتيش في الحدود/نقطة التفتيش لغذاء معين متأتي من بلد ومنتج/مصنع، ومصدر، وشاحن ومستورد معين. يجوز عند ذلك تعديل طبيعة ووتيرة عمليات التفتيش بما يتماشى مع ما تم إثباته من مستوى إستيفاء لمتطلبات سلامة الغذاء. ينبغي توثيق طبيعة ووتيرة عمليات التفتيش توثيقاً كاملاً.

9. ينبغي أن يقوم البلد المستورد بتعديل وتيرة وطبيعة عمليات تفتيش الأغذية المستوردة بالإستناد إلى المعلومات التي تُقدمها السلطات المختصة في البلد المصدر فيما يتعلق بالأغذية المصدرة. ويمكن أن تشمل المعلومات المذكورة ما يلي:

- الشهادات،
- قرارات التكافؤ،
- مذكرات التفاهم،
- اتفاقات الإعراف المتبادل،
- أو غيرها من الوسائل المقبولة بين البلدان.

10. يجوز للبلد المستورد أن يعتمد/ يعدل من طبيعة عمليات تفتيش الأغذية المستوردة ووتيرتها بالإستناد إلى التقييم الذي قامت به السلطة المختصة في البلد المستورد على عمليات الرقابة التي يجريها المستوردون على مزودهم.

¹⁷ يمكن أن تمثل المعلومات المتعلقة بعمليات التقييم وتفشي الأمراض المنتقلة عبر الغذاء والنتائج المستخلصة من الدراسات الوبائية وسجل هذه الدراسات والمعلومات المتعلقة بالملوثات و/أو المخلفات، عناصر جوهرية في هذه المعلومات.

¹⁸ يجوز أن تقدم البرامج المخبرية لأخذ العينات والنتائج، هذه النوعية من المعلومات. ويعد التدقيق طريقة أخرى للحصول على المعلومات.

11. يمكن للبلدان المصدرة أن تقدم معلومات تتعلق بنظم الرقابة التي تعتمد عليها ويجوز أن تقدم للبلد المستورد، عند الاقتضاء، ضماناً حول استيفاء غذاء معين لمتطلبات سلامة الغذاء في البلد المستورد.
12. يجوز أن تتحقق عمليات التدقيق التي يقوم بها البلد المستورد، عند الاقتضاء، من نظم الرقابة على عمليات التفتيش في البلد المصدر ويمكن اللجوء إلى المعلومات المتحصل عليها من التدقيقات المذكورة باعتبارها جزءاً من عملية مراجعة مستوى المخاطر المسند إلى الأغذية المتأتية من البلد المصدر.
13. إذا لم يتوفر لدى البلد المستورد معرفة سابقة بعمليات الرقابة على التصنيع في البلد المصدر أو بالغذاء في حد ذاته، كما نصت عليه الفقرة 6، من حيث عدم وجود معلومات متعلقة بسجل استيفاء المتطلبات أو إذا كان من العسير الحصول عليها، فإنه يجوز للبلد المستورد، في البداية، وإلى حين توفر المعلومات المذكورة، وضع عمليات تفتيش أكثر شمولية وأعلى وتيرة مما قد تنفذه في حال توفر هذه المعلومات.
14. يتيح التطابق المستمر مع متطلبات البلد المستورد، كما تم إثباته، على سبيل المثال، من خلال نتائج كل من التدقيق وعمليات التحقق في الحدود/ نقاط الرقابة، الفرصة للبلدان المستوردة لتُعدل من طبيعة التفتيش في الحدود/ نقاط الرقابة ووتيرته، بما يتناسب مع مستوى الامتثال الذي تم التحقق منه.
15. قد يدفع تفشي الأمراض المنقولة عبر الغذاء والنتائج المستقاة من الدراسات الوبائية ونتائج التدقيقات المنجزة في البلد المصدر، والتفطن إلى عدم الامتثال للمتطلبات المتعلقة بسلامة الغذاء في نقطة الاستيراد، ورصد الكائنات الدقيقة المسببة للمرض أو الملوثات أو المخلفات المضرة في الغذاء المستورد، أو نتائج عمليات التحقق في الحدود/ نقطة الرقابة، البلدان المستوردة إلى تعديل طبيعة التفتيش ووتيرته، أو في الحالات القصوى إلى تعليق التجارة في الغذاء المعني إلى أن يتم تقديم تأكيدات على وضع تدابير تصحيحية، يجري تنفيذها بفاعلية¹⁹. ويجوز للبلد المستورد العمل جنباً إلى جنب مع البلد المصدر لمنع تكرار تفشي الأمراض الوبائية.
16. ينبغي أن يتناسب مستوى تعديل/ تغيير طبيعة التفتيش المطبق على الغذاء ووتيرته، مع التغييرات في مستوى المخاطر التي تم تقييمها بالنسبة إلى الغذاء المعني.

القسم الخامس- وضع المتطلبات والإجراءات

17. ينبغي أن تأخذ السلطات المختصة في الحسبان مواصفات الدستور الغذائي، وتوصياته، وخطوطه التوجيهية، عند وضع المتطلبات الخاصة بعمليات التحقق من الغذاء المستورد في الحدود/ نقطة الرقابة إلى جانب الاستفادة من العناصر التالية، إن وجدت:
- المعلومات ذات الصلة المستقاة من عمليات التقييم المنجزة طبقاً للبرتوكولات المعترف بها دولياً والمتعلقة بالأخطار البيولوجية والكيميائية والفيزيائية المتصلة بنوع الغذاء.

¹⁹ في هذه الحالات، يعمل البلد المستورد على ضمان الاضطلاع بعمليات التقييم من الإجراءات التصحيحية التي وضعها البلد المستورد خلال فترات زمنية معقولة.

- خطط أخذ العينات المقبولة دولياً أو المستندة إلى أسس علمية، في حدود الإمكان.
 - إجراءات التفتيش وتقنيات أخذ العينات الملائمة والمختبرات الرسمية أو المعتمدة رسمياً التي تستخدم طرق تحليل مثبتة.
18. يجوز أن تتألف طبيعة عملية التفتيش من جملة من الإجراءات، لضمان تلبية الأغذية المستوردة لمتطلبات سلامة الغذاء في البلد المستورد. لدى تحديد الإجراءات المذكورة بغية التحقق من مدى امتثالها لمتطلبات السلامة، ينبغي النظر في تناسبها مع مستوى المخاطر بالنسبة إلى الغذاء أو مجموعة الأغذية. يمكن أن تشمل الإجراءات، على سبيل المثال:
- التحقق من الوثائق و/أو الظروف العامة للشحن،
 - التحقق من الوثائق بالإضافة إلى أخذ العينات بصورة دورية (أخذ عينة واحدة من كل 20 شحنة أو عينة واحدة من كل 40 شحنة، على سبيل المثال) لتأكيد دقة التوثيق،
 - الفحص الحسي،
 - أخذ العينات العشوائي أو الموجهة والاختبار بالنسبة للشحنات أو لجزء منها، وفقاً لخطة أخذ العينات.
 - التفتيش شحنة بشحنة، وأخذ العينات والاختبار، الذي ينبغي أن يقع تخصيصه، في العموم، للأغذية التي تُشكل أو من المحتمل أن تُشكل أعلى درجات الخطورة على سلامة الغذاء.

القسم السادس - تنفيذ برنامج تفتيش الأغذية المستند إلى المخاطر

19. ينبغي أن تضمن السلطات المختصة التي تقع على عاتقها مسؤولية برامج التفتيش المستندة إلى المخاطر، تنفيذ السياسات والإجراءات ذات الصلة في كنف الشفافية والتنسيق والتناسق. وينبغي أن يتمتع الموظفون بالتدريب المناسب للوصول إلى هذا التنسيق، ويتعين نشر المعلومات في صفوف السلطات المختصة.
20. يمكن أن يفرض عدم تلبية شحنات الأغذية لمتطلبات البلد المستورد المتعلقة بسلامة الغذاء، علاوة عن اتخاذ إجراءات أخرى، إلى تغيير الطريقة التي يقوم وفقاً للبلد المستورد بإدارة المخاطر بالنسبة إلى الغذاء المعني. وقد تشمل الاستجابة الإبقاء على الغذاء في انتظار البت في أمره مع تكثيف أخذ عينات وإجراء الاختبارات للمؤسسة المعنية. ويجوز تطبيق هذه الإجراءات على غيرها من مؤسسات التصدير المنتمية إلى نفس البلد المنتج لأغذية مماثلة، في حال العثور على قرائن تفيد بوجود مشكلة متكررة بصفة منتظمة. ينبغي أن يُترك تعليق استيراد البلد المستورد للغذاء فقط إلى الحالات التي تتعلق بمخاطر جسيمة محدقة بسلامة الغذاء لم تتم إدارتها بالاعتماد على وسائل أخرى. وينبغي أن تتيح الإجراءات المذكورة إمكانية الطعن.
21. في حال أشارت نتائج عمليات التحقق في الحدود/ نقطة الرقابة إلى عدم إمتثال الشحنة لمتطلبات البلد المستورد، ينبغي على السلطات المختصة في البلدان المستوردة أن تنظر في اتخاذ الإجراءات على النحو الذي نصت عليه الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي المتعلقة بتبادل المعلومات بين البلدان حول رفض الأغذية المستوردة (CAC/GL 25-1997) أو الخطوط التوجيهية والمبادئ المتعلقة بتبادل المعلومات في حالات الطوارئ في مجال سلامة الغذاء (CAC/GL 19-1995).

22. ينبغي أن تضمن السلطات المختصة في البلد المستورد أن المختبر يملك من الكفاءة والوسائل والقدرة المناسبة لإجراء التحاليل على الأغذية المستوردة.